ورغم ان مشاركتها الاسمية ــ او الرمزية ــ كان كافيا ان يؤكد الحقيقة الثابتة بكون النظام الاردني ضالعا في المحور الاميركي ــ الاسرائيلي . اضف الى ذلك ان اصرار اسرائيل على اعتبار النظام الاردني الراهن بمثابة صمام الامان لاسرائيل هو انذار للدول العربية بأن اسرائيل تطالب بأن يكون لها قول مباشر فيما يتعلق بموضوع التمثيل الفلسطيني . وهكذا نجد ان منطق التسوية يكرس التباسا في موضوع اساسي المفروض ان يكون قد حسم قبل المعركة وان تكون المعركة قد ازالته نهائيا بدلا من ان تكرسه . من هنا فان تحرك النظام الاردني بهدف انتزاع موافقة مسبقة من الدول العربية لحقه في تمثيل الشعب الفلسطيني ــ على الاقل ابناء الضفة الغربية ــ يعني ان رصيده من التواطؤ في الماضي صار قابلا للمكافأة بدلا من الحاجة القومية لمعاقبته .

وقد استطاعت الانظمة الوطنية ــ خاصة في مصر وسوريا ــ بالاضافة الى القوى والسلطات الوطنية في الوطن العربي تؤكد للاردن التزامها بكون منظمة التحرير هي الاطار الشرعي الذي تتمثل من خلاله الارادة الفلسطينية . فما كان من النظام الاردني الا ان قام بفذلكة ترتكز على حق تمثيل فلسطينيي الضفة الغربية والقدس في مراحل تنفيذ بنود الانسحاب حتى يكون الانسحاب بموجب قرار مجلس الامن من الاراضي الاردنية وبالتالي تعود الى الاردن . ومهما كانت اوجه المنطق الشكلي في هذا الموضوع الا ان المحذور الذي يجب التنبيه له هو في ضرورة تبيان الموقف العربي بحيث ان اي تنفيذ لقرارات الامم المتحدة يجب ان لا يلحق اضرارا بالمقررات الجوهرية والقومية المتعلقة بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني ككل .

يستتبع هذا المحذور الرابع ولعله من الوجهة السياسية المحذور الاهم وهو أن ما اعتبر من قبل المجموعة الدولية « بالحقوق المشروعة » للشعب الفلسطيني لا يشكل بالنسبة للشعب الفلسطيني نفسه **الحقوق المشروعة . فالحقوق المشروعة** هي حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية وهذا لا يتأمن الا من خلال تحرير كامل التراب الفلسطيني واقامة المجتمع الديمقراطي العلماني على كل الارض الفلسطينية . الا ان المطروح الان هو تأمين الحقوق المشروعة بموجب المقررات الدولية وبموجب ما سمي بالتوافق الدولي والموافقة العربية عليها . ان هذه الحقوق المشروعة لا تصبح قابلة ان تكون عنصرا رئيسيا في القرار الفلسطيني ما لم تتحدد معالم هذه الحقوق ومدى قابليتها ان تسهم في تأمين الحقوق التاريخية في مرحلة لاحقة . ولعل التحديد المطلوب هو التحديد العربي الراهن حتى يتمكن القرار الفلسطيني من شمول ما يتوقعه مستقبلا في هذا المجال اذا جاء القرار الفلسطيني متوافقا مع المستلزمات المرحلية للاقطار العربية .

من هنا تتبين لنا أيضا معالم المحذور الخامس وهو ان القرار الفلسطيني لا يمكن البت فيه اذا لم يأخذ بعين الاعتبار احتمال ايجاد تغييرات جذرية في معادلات المنطقة نحو اتخاذ خطوات وحدوية محتملة بين بعض الاقطار ذات الانظمة الوطنية او تغيير ثوري في الاردن ، ان مثل هذه الاحتمالات التي يجب ان تكون مدار التفكير والعمل الفلسطيني والعربي العام لا يمكن ان تسقط من حسابات القرار الفلسطيني . المحذور هو أن يقعدنا الاعتقاد بأن المعادلة الكيانية الراهنة وموازين القوى الجديدة الناشئة عن المعركة التشريعية هي معادلة وموازين نهائية .

ان هذه المحاذير وغيرها يجب أن تكون في خلفية المنهج الذي يتحكم في طريقة اخذ القرار الفلسطيني . ان المعركة التشرينية احدثت تغييرا جزئيا في واقع المجابهة العربية الاسرائيلية . الخطر يكمن في أن يعتقد الفلسطينيون والعرب الملتزمون ان التغيير